

عصا الحق تلين ولا تنكسر

افتتاحية جريدة " ارتريا الحديثة "

13 يوليو 2017

ذكرت جريدة "الإتحاد" وهي جريدة يومية حكومية تصدر في أبوظبي، نقلاً عن مصدر بموقع "قطر إنسايدر" مقالاً نشر تحت عنوان "الشباب: بوابة قطر لزراع بذور الخراب في القرن الأفريقي". وقد تناقلت مختلف وسائل الإعلام، الترجمة الكاملة لذلك المقال الذي كان من أبرز نقاطه:-

- (1) ان دولة قطر هي أحد الأطراف الممولة لتنظيم "الشباب" الإرهابي.
- (2) ان دولة قطر قامت بتقديم الدعم "للشباب" بعلم وتوجيه إدارة واشنطن.
- (3) في حين أن الأمريكيين صرحوا بأنهم يقومون بعمليات عسكرية ضد الشباب في الصومال، ويقومون بتقديم الدعم العسكري للحكومة الصومالية من جهة، كانت دولة قطر تقوم بتمويل المجموعة الإرهابية بأوامر من الإدارة الأمريكية.
- (4) التمويل الذي كانت تقدمه دولة قطر للشباب، كان يتم عبر شركاتها الإستثمارية في إرتريا.

إن الدعم المقدم من دولة قطر أو الولايات المتحدة للشباب وكذلك مدى صحة هذه المعلومة، متروك للجهات المعنية بهذا الشأن. حيث أن المقال ذكر في حيثياته اسم "إرتريا"، مع أنها معلومة عارية عن الصحة تماماً، ومليئة بالكذب والإفتراء. وتجدر الملاحظة هنا بأن لدولة قطر مشاريع تنموية في دولة إرتريا تتعلق بالمجال السياحي فقط، وليس لديها أية شركات خاصة بها. وبغض النظر عن هذه النقاط المذكورة في ذلك المقال وغيرها من النقاط المتماثلة، فإن ذلك المقال أثار نقاشاً تستوجب النظر فيها ومراجعتها بكل جدية وصرامة.

كما هو معروف للجميع، قام مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة في عام 2009م، وبتحفيز من الولايات المتحدة الأمريكية بفرض قرار الحظر رقم 1907 على دولة إرتريا، وكان السبب من هذا الحظر من الأساس، هو بذريعة أن إرتريا "تدعم الشباب". في الوقت الذي كشفت الحقائق زيف ادعائهم بأن إرتريا أرسلت 2000 جندي الى الصومال، وغيرها من المعلومات المفبركة والمغلوبة التي قدموها كأدلة لإنفاذ القرار.

واستمراراً للقرارات الجائرة اتخذ عام 2011 القرار 2023 تحت ذرائع وادعاءات اشيعت في تلك الفترة ، بان طائرتين تحملان اسلحة حطتا في بيدوا. وكما تقول الحكمة عصا الحق تلين ولا تنكسر، فإن مفوض لجنة تقصي الحقائق أكد في تقاريره انه لم يجد ما يثبت تلك الادعاءات.

ان الشعب الارتريري وحكومته مشهود لهم بمواقفهم المبدئية ضد الارهاب، وأن نضالهم من جانب واحد كان من اجل السلام والاستقرار الاقليمي، ان هذه المواقف لا يمكن ان تمحيها و تغطي عليها حملات التآمر.

وبناء عليه من يتحمل مسؤولية القرار الجائر الذي صدر بحق الشعب الارتريري البريئ ودولته ، دون أي دليل أو سند قانوني ،والخسائر المترتبة عليه، و من الذي يحاسب من قاموا بتلفيق الاتهامات وكذلك من كان لهم دور بإدلائهم بشهادة الزور وماهي التعويضات التي تترتب على الاضرار التي لحقت بارتريا جراء تلك التلفيقات من وجهة نظر القانون الدولي؟

وما هي مسؤولية مجلس الامن وصلاحياته، بعد أن اتضح وضوح الشمس في رابعة النهار ، أن اصدار قراره الذي مدده تم بناء على معلومات مزيفة، وانه الحق ظلماً فادحاً بارتريا؟.

إذا ما تم الاخذ ببعض ما نشرته الاتحاد، فهناك سؤال يطرح نفسه ، وهو انه اذا ما تم تحديد القوى التي كانت تمول الشباب ، وأن التمويل كان يتم عبر شركاتها ، فكيف استبعدهم مجلس الامن من المساءلة ووجه الاتهام الى ارتريا ؟.

عموماً ان كل الاسئلة المثارة تشير الى ان الحظر الذي تم فرضه على ارتريا ، كان من جهة اخرى مدفوعاً من قبل مهندسيه، بأنه كان قراراً جائراً ومجحفاً بحق ارتريا .

والذي مع مرور الوقت اخذت تنكشف معه كل الاضاليل وزيف الادعاءات.